أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٨

أ/ أحمد فتحي كامل
باحث دكتوراه – كلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة

الملخص

يعتبر النمو الاقتصادي أحد المؤشرات الاقتصادية الهامة ، والذي يمكن قياسه بعدة طرق منها ، الناتج المحلي الإجمالي للفرد ، وعلى الجانب الاخر يعتبر الشمول المالي الخيار المناسب في التعاملات المالية في ظل مطالبات السلطات الصحية في أغلب دول العالم بالتباعد الاجتماعي للحفاظ على الصحة العامة في ظل جائحة كورنا وتداعياتها ، ويمكن أيضا أن يؤدي الشمول المالي الناتج عن الخدمات المالية الرقمية إلى إعطاء دفعة للنمو الاقتصادي، للدراسة في قياس أثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة من ٢٠٠٥ – ٢٠١٨ .

وقد توصلت الدراسة وجود تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، كما تلاحظ وجود تأثير مباشر لزيادة عدد ماكينات الصراف الآلي على الناتج المحلي الإجمالي للفرد ، حيث إن كل زيادة في عدد الماكينات بمقدار ماكينة واحده سيترتب عليه زيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الجارية مقوماً بالدولار الأمريكي بمقدار ٠,٠١٥ دولار تقريباً ، كما إن زيادة عدد فروع البنوك التجارية بمقدار فرع واحد سيترتب عليها زيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الجارية مقوماً بالدولار الأمريكي بمقدار ٠,٤٣١ دولار تقريباً ، هناك تأثير ايجابي لزيادة عدد العملاء الذين حصلوا على قروض من البنوك التجارية بمقدار ١٠٠٠ عميل سيترتب عليه زيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الجارية مقوماً بالدولار الأمريكي بمقدار ٠,٧٤ دولار تقريباً ، هناك تأثير سلبي ضعيف لعدد حسابات الودائع في البنوك التجارية على الناتج المحلي الإجمالي للفرد .

وتوصي الدراسة بالعمل على إتاحة الخدمات المصرفية من ماكينات الصراف الآلي وفروع البنوك بصورة اكبر حتى تصل إلى متوسط المعدل العالمي ، الوصول لكل شرائح المجتمع وتشجيعها على التعامل مع القطاع المصرفي ، مع تركيز إتاحة الخدمات البنكية والوصول للفئات المهمشة بالمجتمع والعمل على دمجهم في القطاع المصرفي وتشجيعهم على استخدام المعاملات البنكية ، العمل على توفير الخدمات المصرفية الحديثة من خلال التكنولوجيا المالية ، الحلول التقنية والعمل على تخفيض تكلفة المعاملات البنكية على العملاء لزيادة تطبيق الشمول المالي ، العمل على نشر الثقافة المالية ، التسهيل والتيسير على متوسطي ومحدودي الدخل للدخول تحت مظلة القطاع المصرفي، تعميق استخدام التكنولوجيا في جميع القطاعات المصرفية وتشجيع ابتكار خدمات جديدة بما يعزز الشمول المالي.

الكلمات المفتاحية : النمو الاقتصادي ، نيجيريا ، الشمول المالي

Abstract

Economic growth is one of the important economic indicators, which can be measured in several ways, including the GDP per capita, and on the other hand, financial inclusion is the appropriate option in financial transactions in light of the demands of health authorities in most countries of the world for social distancing to preserve public health in light of the Corona pandemic. The financial inclusion resulting from digital financial services can also give a boost to economic growth, to study measuring the impact of financial inclusion indicators on economic growth in Nigeria during the period from 2005-2018.

The study found that there is a co-integration and a long-term equilibrium relationship between the independent variables and the dependent variable, and there is a direct effect of increasing the number of ATMs on the GDP per capita, as every increase in the number of machines by one machine will result in an increase in the value of GDP. The increase in the number of commercial bank branches by one branch will result in an increase in the value of the GDP per capita at current prices denominated in US dollars by approximately $0.431. There is a positive effect of the increase in the number of customers who obtained loans Of the commercial banks by 1,000 customers, it will result in an increase in the value of the GDP per capita at current prices, denominated in US dollars, by approximately $0.74. There is a weak negative impact of the number of deposit accounts in commercial banks on the GDP per capita.

The study recommends working to make banking services more available from ATMs and bank branches until they reach the global average, reaching all segments of society and encouraging them to deal with the banking sector, with a focus on providing banking services and reaching marginalized groups in society and working to integrate them into the banking sector and encourage them to Using banking transactions, working to provide modern banking services through financial technology, technical solutions and working to reduce the cost of banking transactions on customers to increase the application of financial inclusion, working to spread financial culture, facilitation and facilitation for middle and low-income people to enter under the umbrella of the banking sector, deepening the use of Technology in all banking sectors and encourage innovation of new services to enhance financial inclusion.

Keywords: economic growth, Nigeria, financial inclusion

مقدمة

أصبح الشمول المالي محور اهتمام العديد من الحكومات والجهات المالية الرقابية في أغلب دول العالم وكذلك وكالات التنمية الدولية ، حيث حدد الشمول المالي كعامل رئيسي في تحقيق سبعة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر ، حيث تعهدت أكثر من ٥٥ بلدا عام ٢٠١٠ بتحقيق الشمول المالي، وقام أكثر من ٣٠ بلدا إعداد إستراتيجيات وطنية في هذا الشأن ، وتشير أبحاث مجموعة البنك الدولي إلى أنه عندما تضع البلدان إستراتيجية وطنية للشمول المالي، فإنها تزيد من سرعة الإصلاحات وتأثيرها. ويعزز ذلك دعم مجموعة البنك الدولي للحكومات من خلال تقديم المشورة والتمويل وأدوات تقاسم المخاطر ومجموعات البيانات الفريدة والقدرات البحثية ونفوذها لدى الهيئات التي تقوم بوضع المعايير ، كما أطلقت مجموعة البنك الدولي عام ٢٠١٣ مبادرة الشمول المالي والتي تأمل من خلالها بتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية إلى مليار شخص بالغ.

كما تركز عمل مجموعة البنك الدولي على تسع مجالات متداخلة وهي الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي ، تحديث أنظمة مدفوعات الأفراد (التجزئة) والمدفوعات الحكومية ، إصلاح أنظمة المدفوعات الوطنية، بما في ذلك أسواق التحويلات المالية ، تنويع الخدمات المالية للأفراد ، الاستفادة من التكنولوجيا في الشمول المالي ، تعزيز المنافسة وتوسيع نقاط الوصول ، الحماية المالية للمستهلك ، القدرة المالية ، بيانات الشمول المالي ، بالإضافة لالتزام مجموعة العشرين بتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم وأكدت من جديد التزامها بتطبيق المبادئ العليا لمجموعة العشرين بشأن الشمول المالي الرقمي.

وقد حفز كل ذلك الباحثين لدراسة وتحليل العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي والمؤشرات المالية والاقتصادية ، وذلك من خلال تحديد مؤشرات الشمول المالي الملائمة والتي يمكن تمثيلها بيانياً وإحصائيا .

أولا أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة كون الشمول المالي هو الخيار المناسب في التعاملات المالية في ظل مطالبات السلطات الصحية في أغلب دول العالم بالتباعد الاجتماعي للحفاظ على الصحة العامة في ظل جائحة كورنا وتداعياتها ، ويمكن أيضا أن يؤدي الشمول المالي الناتج عن الخدمات المالية الرقمية إلى إعطاء دفعة للنمو الاقتصادي ، فالأسر منخفضة الدخل والشركات الصغيرة يمكن أن تحقق منافع كبيرة من خلال الخدمات المالية والمصرفية عبر شبكة الإنترنت، ، بالإضافة إلى إن الشمول المالي يعزز إتاحة الخدمات المالية للأسر الفقيرة التي عادة ما تكون مستبعدة من خدمات المؤسسات المالية التقليدية ، كما تزداد أهمية الشمول المالي لتنوع سبل تقديم خدماته مثل الهاتف المحمول والانترنت وماكينات الصراف الآلي .

ثانيا هدف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في قياس أثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة من ٢٠٠٥ – ٢٠١٨.

ثالثا إشكالية الدراسة :

يعتبر النمو الاقتصادي أحد المؤشرات الاقتصادية الهامة ، والذي يمكن قياسه بعدة طرق منها ، الناتج المحلي الإجمالي للفرد ، وحيث نما هذا الناتج مقوماً بالدولار الأمريكي من ١٢٦٨ دولار تقريباً عام ٢٠٠٥ إلى ٢١٧٦ دولار أمريكي عام ٢٠١٦ ، ثم تراجع ليصبح ١٩٦٨ دولار أمريكي عام ٢٠١٧ وذلك بفعل تغييرات سعر صرف العملة المحلية أمام العملات الأجنبية ، في المقابل تطور عدد فروع البنوك التجارية من ٣٢٤٢ فرع عام ٢٠٠٥ ، ليصبح هناك ٤٧٠٩ فرع عام ٢٠١٨ ، جنباً إلى جنب ارتفعت عدد ماكينات الصراف الآلي من ٥٣٢ عام ٢٠٠٥ ، لتصبح ١٨٦١٥ ماكينة عام ٢٠١٨ ، وعلى الرغم من الجهود التي اتبعتها نيجيريا لتحقيق الشمول المالي ، إلا إن الشمول المالي مازال يواجه العديد من التحديات التي قد تعيق من المساهمة الفعالة في تحقيق النمو الاقتصادي ومنها، تراجع الوعي المصرفي لدى عامة الناس أو الوعي بشأن استخدام الخدمات المالية بشكل عام، وانتشار ظاهرة الفقر، وتركز فروع البنوك في المناطق الحضرية .

رابعا تسأولات الدراسة:

انطلاقا من إشكالية الدراسة السابق عرضها سيتم محاولة الإجابة على تساؤل رئيسي للدراسة وهو:

- ما هو أثر تحقيق الشمول المالي علي النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠١٨؟

خامسا فرضية الدراسة:

- ✓ تفترض الدراسة أن تحقيق الشمول المالي في نيجيريا قد يؤثر على النمو الاقتصادي .
- ✓ إن الأداء المصرفي الجيد من حيث العمق المالي قد يسهم بشكل كبير في تعزيز مؤشرات الشمول المالي.

سادسا الحدود المكانية والزمنية للدراسة:

تم اختيار نيجيريا كأحد أهم اقتصادات الدول الإفريقية وأكثر الدول التي اتخذت خطوات واضحة نحو تحقيق الشمول المالي، أما بالنسبة للإطار الزمني للدراسة فيبدأ منذ عام ٢٠٠٥ نظرا لكونه العام الذي اتخذت فيه نيجيريا إجراءات هامة لتعزيز الشمول المالي ، حيث تبنت نيجيريا الإستراتيجية الوطنية لتمويل المشروعات الصغيرة والتي توفر الإطار الإشرافي والتنظيمي والذي لن يهدف إلى تسهيل نمو الملكية الخاصة لمؤسسات التمويل الصغيرة فقط ، ولكنها تسمح أيضاً بتسهيل ومشاركة معظم مؤسسات العمل الأهلي ، بما في ذلك الجمعيات والتعاونيات والمنظمات غير الحكومية ومجموعات المساعدة الذاتية ، والذي ينطوي بشكل رئيسي على توفير الخدمات المالية للفقراء وذوي الدخل المحدود ، كما أطلقت الحكومة النيجيرية برنامج للهوية الوطنية يدمج ما بين حل التعرف على بيانات الهوية بميزة الدفع مسبقاً والمفعلة من قبل "ماستركارد". وهو أضخم حل للدفع الإلكتروني في نيجيريا وأكبر مبادرة للشمول المالي من نوعها على مستوى أفريقيا

المحور الأول:
عرض الأدبيات السابقة ذات الصلة بالموضوع

١- احتساب مؤشر مُركّب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية:[١]

تهدف الدراسة: إلى احتساب مؤشر مركب للشمول المالي يمكن من الحصول على صورة أكثر تكاملًا وشمولًا لوضع الشمول المالي في الدول العربية، باعتماد منهجيات إحصائية متقدمة، تقدير معامل العلاقة بين الشمول المالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية في الاتجاهين، باستخدام نموذج المعادلات الآنية.

منهجية الدراسة:

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتكوين مؤشر مركب للشمول المالي يمكن الاعتماد عليه، وتم تطبيق طريقة المكونات الرئيسية باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وذلك بتحويل العدد الكبير من المؤشرات الجزئية للشمول المالي (متغيرات أصلية) إلى عدد صغير من المكونات الرئيسية (متغيرات تخيلية)، للتمكن من تحليل البيانات متعددة الأبعاد والحصول على استنتاجات يقع غالباً اعتماد المكونان الرئيسيان الأول والثاني اللذان يعطيان أقصى قدر ممكن من التباين بين الدول فيما يتعلق بالشمول المالي ويمكنان من الحصول على رسم بياني ثنائي الأبعاد للدول المدرجة في التحليل، ولبلوغ أهداف هذا البحث، نعتمد عدة طرق متقدمة في الإحصاء التطبيقي والاقتصاد القياسي وهي :

أ- طريقة تحليل المكونات الرئيسية (Principle Component Analysis (PCA .

ب- التحليل العنقودي الهرمي (Hierarchical Clustering).

ج- نموذج المعادلات الهيكلية (Structural Equations Model).

د- الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression).

هـ- نموذج المعادلات الآنية (Simultaneous Equations Model) .

ولصياغة العلاقة بين الشمول المالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي استخدمت الدراسة المعادلة التالية :

$$(1)\ Financial\ incl = \alpha 0 + \alpha 1 \log(GDPPC) + \alpha 2\ (bankconc) + \alpha 3 \log(doing) + \varepsilon$$

$$(2)\ \log(GDPPC) = \beta 0 + \beta 1\ Financial\ incl + \beta 2 \log(gvtex) + \upsilon$$

حيث إن :

Financial incl: المؤشر المُركّب للشمول المالي؛

GDPPC: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛

١- أ . د. جلال الدين بن رجب: **احتساب مؤشر مُركّب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية** (أبو ظبي : صندوق النقد العربي ، يونيو ٢٠١٨).

Bankconc: مؤشر التركز المصرفي؛
doing: مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال؛
gvtex: الإنفاق الحكومي؛
ε و υ : خطآن عشوائيان.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- **لا يمكن الوقوف على وضع الشمول المالي بالاعتماد على المؤشرات الجزئية فقط.**
- **يجب احتساب مؤشر مركّب يُمكّن من الحصول على صورة شاملة ومتّسقة للشمول المالي.**
- **تميز هذا المؤشر بالتحديد الإحصائي لمساهمة كل بعد من أبعاد الشمول المالي في المؤشر المركّب.**
- **أن الاقتراض من القنوات غير الرسمية يمثل عائقا أمام الشمول المالي حيث أن درجة ارتباطه بالشمول المالي عكسية سالبة (-٠,٣٩) .**
- **يُعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي من أهم محددات الشمول المالي، لكنه في المقابل يتأثر بالشمول المالي، بالتالي التقديرات المستندة على نماذج مكوّنة من معادلة واحدة لا تفي بالغرض.**
- **يتضح من خلال النتائج أنها تعطي تقديرات أقل من الصواب بنسبة ٢٩% فيما يتعلق بتأثير نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي على الشمول المالي، كما تؤدي إلى تقديرات تفوق الصواب بنسبة٩,٤% بالنسبة لتأثير الشمول المالي على نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي .**
- **تعتمد بعض الدول العربية على البيانات التي يوفرها البنك الدولي لقياس الشمول المالي، والبعض الآخر لديه منهجيات مختلفة لجمع البيانات الخاصة بالشمول المالي. بهدف اتساق البيانات بين الدول العربية.**

٢- دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني:[١]

تهدف الدراسة: بيان مفهوم الانتشار المصرفي والاشتمال المالي وأهميته للاقتصاد الفلسطيني، توضيح أهم الهيئات العالمية المعنية بالاشتمال المالي ودورها، تحليل دور الجهاز المصرفي ومؤسسات الإقراض المتخصصة في تحقيق الاشتمال المالي في فلسطين ، الكشف عن التحديات التي تعوق توسيع الاشتمال المالي في فلسطين ، بيان الجهود المبذولة في إطار توسيع نطاق الاشتمال المالي في فلسطين ، قياس أثر الانتشار المصرفي والاشتمال المالي على متغيرات الاقتصاد الفلسطيني ، اقتراح بعض التوصيات لتحسين فرص الوصول للخدمات المالية والمصرفية في فلسطين.

١- ماجد محمود محمد أبودية : **دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني** ، (غزة : جامعة الأزهر ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، ٢٠١٦).

منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي استنادا إلى طبيعة الموضوع، من خلال التعرف على جوانب وأبعاد المشكلة وإجراء الدراسات اللازمة بالاستعانة بما كتب حول الظاهرة وبالأدبيات السابقة، كما أستخدم الباحث المنهج القياسي في بناء نماذج انحدار خطي لقياس أثر متغيرات مؤشرات الاشتمال المالي في الجهاز المصرفي على متغيرات الاقتصاد الفلسطيني الرئيسية، بهدف الوصول إلى دلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم الدراسة.

وبشكل رياضي تم صياغة معادلة الانحدار الخطي المتعدد للنموذج على النحو التالي :

$$GDP=\beta0+\beta1DA+\beta2DF+\beta3NW++\beta4D+\varepsilon$$

حيث GDP : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، متغير الأوضاع السياسية D

ودائع الجمهور DA ، التسهيلات الائتمانية المباشرة DF ، عدد العمال NW .

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

أ- أن سياسة التفرع المصرفي بصورة معنوية ايجابية على حشد المدخرات المتمثلة بودائع الجمهور حيث بلغت مرونة متغير عدد الفروع ٠,٧١٢ .

ب- أثر حشد المدخرات المتمثل بودائع الجمهور بصورة معنوية ايجابية على حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة حيث بلغت مرونة متغير التسهيلات الائتمانية المباشرة حوالي ٠,٢٥٢.

ج- تتأثر ودائع الجمهور بالأوضاع السياسية السائدة في فلسطين، حيث دلت النتائج أنه في ظل ظروف عدم الاستقرار السياسي، يزيد حجم الودائع حيث بلغت مرونة متغير الأوضاع السياسية ٠,٠٣٩٧ ، وهذا يعني أنه في حالة عدم الاستقرار السياسي في فلسطين يزيد حجم الودائع بمقدار ٣,٩٧ .%.

د- لعبت ودائع الجمهور دور رئيسي وهام في زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي، حيث دلت النتائج الإحصائية على معنوية العلاقة بين حجم ودائع الجمهور وحجم الناتج المحلي الإجمالي إيجاباً، إذ بلغت مرونة متغير ودائع الجمهور ٠,٣٢١٣ ، وهذا يعني أن أي تغير في حجم ودائع الجمهور بمقدار ١٠٠ %، سيؤدي إلى تغير في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٣٢,١٣.% .

هـ- يتأثر حجم الناتج المحلي الإجمالي إيجاباً بعدد من المتغيرات ذات الدلالة على الاشتمال المالي، مثل ودائع الجمهور حيث بلغت مرونة المتغير ٠,٣٢١٣ ، وحجم التسهيلات الائتمانية حيث بلغت مرونة المتغير ٠,١٨٨٣ ، وعدد العاملين حيث بلغت مرونة هذا المتغير ٠,٧٥٣٧ ، وهذا يعزز قبول فرضية إن الاشتمال المالي يساهم في الناتج المحلي الإجمالي.

٣- قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٧ باستعمال نموذج ARDL :[١]

منهجية الدراسة: حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي بمعرفة تطور مؤشرات الشمول المالي بالجزائر خلال الفترة ١٩٨٠ -٢٠١٧ ،كما قامت بتطبيق أحد تقنيات القياس

١- أسماء دردور ، سعيدة حركات ، **قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٧ باستعمال نموذجARDL** ، (الجزائر : مجلة الإستراتيجية والتنمية ، المجلد ١٠ ، العدد ٤ ، يوليو ٢٠٢٠).

الاقتصادي المتمثلة في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL بهدف قياس اثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر.

تتمثل متغيرات الدراسة في:

المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي (Y).

المتغيرات المستقلة: تتمثل في ثلاثة متغيرات:

- إجمالي القروض المصرفية (X1).
- إجمالي الودائع المصرفية (X2).
- عدد الفروع البنكية (X3).

تهدف الدراسة: إلى قياس اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٧ وذلك باستخدام نموذج ARDL ،حيث استخدمت مؤشرات الشمول المالي(القروض، الودائع، عدد الفروع البنكية) كمتغيرات مستقلة واستخدام الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع يمثل النمو الاقتصادي.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

أ- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل فضلا عن العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ) بين متغيرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي.

ب- وجود علاقة ايجابية بين الفروع البنكية والقروض من جهة والنمو الاقتصادي ووجود تأثير سلبي للودائع على الناتج المحلي الإجمالي مما يتطلب توعية الأفراد بأهمية الاستثمار في المشاريع الإنتاجية والتي تساهم في النمو الاقتصادي بالجزائر.

المحور الثاني:
الأدبيات النظرية:

أولاً :- مفهوم الشمول المالي نشأته وتطوره :

يرجع ظهور مصطلح الشمول المالي إلى عام ١٩٩٣ دارسة عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا ، تم فيها تناول أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية ، وفي العام ١٩٩٩ استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوافرة .[١]

وتتعدد المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بالشمول المالي ، ويأتي هذا التعدد نتيجة المدارس الفكرية التي تتبنى تلك المفاهيم .

فنجد إن صندوق النقد العربي قد عرف الشمول المالي على إنه:

" إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف مرتفعة الأسعار نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية".[٢]

ويركز هذا التعريف على إتاحة الخدمات المالية سواء المصرفية أو غيرها ، لجميع فئات المجتمع وخصوصا الفئات المهمشة التي لا تستطيع الوصول إلى الخدمات المالية وغيرها من الخدمات نتيجة ضعف الخدمات في المناطق غير الحضرية أو لأسباب أخرى تتعلق بالضمانات ، كما يركز التعريف على إتاحة تلك الخدمات من خلال القنوات الرسمية المرخصة من قبل الدولة ، حيث إن القنوات غير الرسمية تكون أكثر تكلفة ، مع صعوبة إثبات الحقوق والالتزامات عبر القنوات غير الرسمية .

بينما نجد البنك الدولي قد تبنى تعريف الشمول المالي على إنه " أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم– المعاملات المدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين– ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسئولية والاستدامة ".[٣]

١– سمير عبد الله وأخرين: **الشمول المالي في فلسطين** ، (القدس : معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ٢٠١٦)، ص ١٥.

٢– فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية ، **العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي** ، (أبوظبى: صندوق النقد العربي، ٢٠١٥)، ص١.

3- https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview on 11/9/2019.

ومن هذا التعريف إن الشمول المالي يشمل الأفراد والشركات ، كما يتضمن جميع الخدمات المالية ولا يقتصر على الخدمات المصرفية فقط ، كما يشترط فى الشمول المالي أن تكون هذه الخدمات مستدامة وليست مؤقتة ، كما يركز أن تكون تكلفة تلك الخدمات بأسعار مناسبة .

ثانياً :- أهداف الشمول المالي :

للشمول المالي العديد من الأهداف من أهمها :

مساعدة الأشخاص على تأمين الخدمات والمنتجات المالية بأسعار اقتصادية مثل الودائع وخدمات تحويل الأموال والقروض والتأمين ، الخ .

إنشاء مؤسسات مالية مناسبة لتلبية احتياجات الفقراء.

بناء الاستدامة المالية حتى يكون لدى الأشخاص الأقل حظًا اليقين في الحفاظ علي الأموال التي يكافحون من أجلها.

توسيع قاعدة المؤسسات التي تقدم خدمات مالية منخفضة التكلفة بحيث يكون هناك منافسة كافية بحيث يكون لدى العملاء الكثير من الخيارات للاختيار من بينها.

زيادة الوعي بفوائد الخدمات المالية بين الفئات المحرومة اقتصاديًا في المجتمع.

إنشاء منتجات مالية مناسبة للأشخاص الأقل حظًا في المجتمع.

تحسين المعرفة المالية والوعي المالي في البلاد.

إيجاد حلول مالية رقمية للناس المحرومين اقتصاديًا في البلاد.

توفير حلول مالية مخصصة ومصممة خصيصًا للفقراء وفقًا لظروفهم المالية الفردية واحتياجات أسرهم ومستويات دخلهم.[1]

ثالثاً :- معوقات إنتشار الشمول المالي:

على الرغم من دعم المؤسسات الدولية (مثل مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين وغيرها من المؤسسات) لانتشار الشمول المالي ، كما وضعت أغلب دول العالم استراتيجيات وطنية لنشر الشمول المالي ، إلا إن هناك تحديات تحول دون انتشار الشمول المالي على المستوى المطلوب ، وبالطبع تختلف تلك التحديات تبعاً لخصائص كل دولة ، وعموماً تنقسم تلك التحديات إلى تحديات على جانب العرض وتحديات على جانب الطلب .

<u>١ – تحديات على جانب العرض:</u>

عدد مقدمي الخدمات المالية : حيث يقل عدد مقدمي الخدمات المالية في المناطق التي تبعد عن المدن والمناطق الريفية.

توافر البنية التحتية والتكنولوجية : حيث يسهم توافر البنية التحتية والتكنولوجية في توفير الخدمة بالإضافة لتوفير بدائل مناسبة للمناطق الريفية والصحراوية.

1- Chakrabarty, KC .." at https://www.rbi.org.in/scripts/BS_ViewBulletin.aspx?Id=14472 on 9/11/2019.

مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات المالية: حيث يكون هناك مرونة أكثر في تقديم الخدمات المالية من قبل القطاع الخاص بشرط وضع قواعد التعامل من قبل الجهات الرقابية .

فهم مقدمي الخدمات المالية : أحد أهم التحديات لانتشار الشمول المالي هو مدى فهم مقدمي الخدمات المالية لأهمية الشمول المالي بالإضافة لفهم الخدمات المالية ذاتها وقدرتهم الشخصية على نقل تلك المعرفة إلى العملاء وخصوصاً في المناطق الريفية.(١)

٢- تحديات على جانب الطلب:

محو الأمية المالية : هو أحد التحديات الرئيسية خصوصاً بين سكان المناطق الريفية وسكان العشوائيات يضاف إلى ذلك مدى معرفة السكان للقراءة والكتابة.

معدل التضخم : تحد آخر هو عدم قدرة السكان على الادخار في حالات تحقيق الاقتصاد لرقم مزدوج من التضخم مع ما يصاحب ذلك من آثار على معدل الفائدة الحقيقية والخسارة المستمرة في قيمة النقود ، كما أن أسعار الفائدة الحقيقية تجعل المدخرين المحتملين يبحثون عن طرق أخرى غير مصرفية لتحقيق المنفعة .

معدل الفقر في المجتمع : حيث يوجد علاقة عكسية بين زيادة معدلات الفقر ومدى انتشار الشمول المالي ، ففي المجتمعات الأكثر احتياجا يكافح الإفراد من أجل توفير المتطلبات الأساسية ولا يحتاجون للتعاملات المالية في أغلب الأحيان .

نظام أجور غير تنافسي: حيث تصنف طبقة كبيرة من الأيدي العاملة في القطاع الخاص والقطاع غير الرسمي في الدول النامية في مستويات أجور متدنية مما يجعلهم في الفئات المستبعدة مالياً.

توافر المستندات الثبوتية : حيث يعاني العديد من الأفراد فى المناطق غير الحضرية من عدم توافر مستندات تحقيق الشخصية ، كما يعاني الأفراد من عدم توافر المستندات المطلوبة الأخرى مثل إيصال توصيل المرافق للمسكن .

الأسباب العقائدية : حيث يمتنع المنتمين لبعض العقائد والديانات من استخدام الخدمات المالية نظراً لتحريمها بالنسبة لهم.(٢)

رابعاً :- سبل مواجهة معوقات انتشار الشمول المالي :

العمل على زيادة عدد مقدمي الخدمات المالية في المناطق الريفية من خلال الحوافز والاعفاءات لتلك الأنشطة لفترات محددة.

توفير البنية التحتية والتكنولوجية وابتكار طرق جديده في تمويلها.

اصدار التشريعات التي تسمح بمشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات المالية بشرط وضع قواعد التعامل من قبل الجهات الرقابية .

1- Camara, N., X. Pena, and D. Tuesta. "**Factors that matter for financial inclusion: Evidence from Peru**,(Maddrid:BBVA,WB,No.1409,(2014),pp15-16

2- **Idem.**

نشر المعرفة المالية واهميتها بين مقدمي الخدمات المالية وكذلك بين متلقى الخدمة خصوصاً بين سكان المناطق الريفية وسكان العشوائيات.

تنويع الأنشطة في الدولة يقلل من مخاطر التقلبات ويساعد في النمو الاقتصادي وزيادة معدلات الادخار .

وضع قواعد ونظم أجور عادلة تسري على القطاع الخاص والحد من القطاع غير الرسمي.

نشر فرق العمل لتوفيق أوضاع السكان من حيث أوراقهم الثبوتية .

عقد مؤتمرات مع رجال الدين لتوحيد المفاهيم وتوضيح ماهية الخدمات المالية وعدم تعارضها مع المعتقدات الدينية.

المحور الثالث:
نموذج القياس

أولاً : عرض البيانات وتحليلها وصفياً

تقاس مؤشرات الشمول المالي بأربعة مؤشرات كما يلى :

- الكثافة المصرفية:

وتتمثل الكثافة المصرفية في عدد البنوك العاملة ، بالإضافة إلى فروعها في أرجاء الدولة ، وسيكون المتغير الممثل للكثافة المصرفية هو عدد فروع البنوك التجارية في نيجيريا .

- عدد المودعين والمقترضين:

هناك العديد من المؤشرات الفرعية التي تندرج تحت هذا المؤشر ، مثل عدد المودعين في البنوك لكل ألف من السكان ، عدد المقترضين في البنوك لكل ألف من السكان ، وعدد حسابات المودعين في البنوك التجارية ، وعدد حسابات المقترضين في البنوك التجارية ، وطبقاً للبيانات المتوافرة سيتم تمثيل هذا المؤشر من خلال المتغيرين ، متغير عدد العملاء الذين حصلوا على قروض من البنوك التجارية ، ومتغير عدد حسابات الودائع في البنوك التجارية .

- عدد ماكينات الصراف الآلي :

وهنا من الممكن أن يكون هناك مؤشرات فرعية مثل عدد ماكينات الصرف الآلي كرقم عام أو عدد ماكينات الصراف الآلي لكل ١٠٠ ألف من السكان، وفي هذه الدراسة القياسية سيكون متغير عدد ماكينات الصراف الآلي هو الممثل لهذا المؤشر

- مؤشر قوة الحقوق القانونية ، وعمق المعلومات الائتمانية:

طبقاً للبيانات المتوافرة على قواعد البيانات للمؤسسات الدولية ، فقد تعذر تمثيل هذا المؤشر في النموذج .

مصدر البيانات : تم الحصول على البيانات على الوجه التالي :

١- بيانات الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الجارية مقوماً بالدولار الأمريكي (GDP_PER_CAPITA_$) من خلال قاعدة بيانات البنك الدولي على الموقع الالكتروني :

https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

٢- بيانات كل من ماكينات الصراف الآلي (ATM) ، عدد العملاء الذين حصلوا على قروض من البنوك التجارية (BORROWERS)، عدد فروع البنوك التجارية (BRANCHES) ، حسابات الودائع في البنوك التجارية (DEPOSIT) من خلال قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي على الموقع الالكتروني :

https://data.imf.org/?sk=E5DCAB7E-A5CA-4892-A6EA-598B5463A34C&sId=1390030341854

ثانياً متغيرات الدراسة :

١- GDP_PER_CAPITA_$: وهو يعبر عن الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الجارية مقوماً بالدولار الأمريكي.

٢- ATM : عدد ماكينات الصراف الآلي .

٣- BORROWERS : عدد العملاء الذين حصلوا على قروض من البنوك التجارية.

٤- BRANCHES : عدد فروع البنوك التجارية .

٥- DEPOSIT : عدد حسابات الودائع في البنوك التجارية.

ثالثاً الارتباط بين متغيرات الدراسة :

يساعد فحص الارتباط بين المتغيرات التفسيرية من التأكد من خلو النموذج من أهم المشاكل التي يمكن أن تحدث عند تقدير نموذج بيانات بانيل، بحيث أن معاملات الارتباط المتعدد تكون ذات صلة بالانحدار الخاص بكل متغير مستقل بالنسبة لباقي المتغيرات التفسيرية والتي يتم حسابها عن طريق استخدام البرامج المختلفة للاقتصاد القياسي، وبالاعتماد على برنامج Eviews9 حصلنا على النتائج التالية:

من خلال نتائج مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية للنموذج كما بالشكل رقم (٢) بالملحق الاحصائي نجد أن :

١- يوجد علاقة ارتباط عكسي ضعيف بين متغير الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الجارية مقوماً بالدولار الأمريكي (GDP_PER_CAPITA_$) وبين متغير عدد ماكينات الصراف الآلي (ATM) حيث بلغت قيمة الارتباط بينهما 0.015493 - .

٢- كما يوجد علاقة ارتباط طردي قوي وذات دلالة إحصائية بين متغير الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الجارية مقوماً بالدولار الأمريكي (GDP_PER_CAPITA_$) وبين متغير عدد المقترضين من البنوك التجارية (BORROWERS) حيث بلغت قيمة الارتباط بينهما 0,698546.

٣- وكذلك يوجد علاقة ارتباط طردي متوسط وذات دلالة إحصائية بين متغير الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الجارية مقوماً بالدولار الأمريكي (GDP_PER_CAPITA_$) وبين متغير عدد فروع البنوك التجارية (BRANCHES) حيث بلغت قيمة الارتباط بينهما 0,413130.

٤- يوجد علاقة ارتباط عكسي ضعيف بين متغير الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الجارية مقوماً بالدولار الأمريكي (GDP_PER_CAPITA_$) وبين متغير عدد حسابات الودائع بالبنوك التجارية (DEPOSIT) حيث بلغت قيمة الارتباط بينهما 0,179805 - .

جدول رقم (١)

نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة حالة نيجيريا

المتغيرات	المستوى		الفروق الأولى		الفروق الثانية	
	إحصاءات ديكي فولر	النتيجة	إحصاءات ديكي فولر	النتيجة	إحصاءات ديكي فولر	النتيجة
الناتج المحلي الإجمالي بالعملة المحلية	١,٦٥٤٠١٨-	غير مستقره	٣,٢٠٣٩٩٨-	مستقره	-	-
عدد ماكينات الصراف الآلي	٣,٣٨٩٣٠٦-	مستقره	-	-	-	-
عدد المقترضين من البنوك التجارية	٢,٠٠٨٤٦٥-	غير مستقره	٤,٩٤٨١٤٤-	مستقره	-	-
عدد فروع البنوك التجارية	٣,٠٢٢٧٥٢-	مستقره	-	-	-	-
عدد حسابات الإيداع في البنوك التجارية	٠,٣٢٤٠٧٤-	غير مستقره	٣,٠٥٦٣٠٤-	مستقره	-	-

المصدر: مخرجات برنامج EViews (V 9) [١]

من الجدول رقم (١) يلاحظ إن متغير الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الجارية مقوماً بالدولار الأمريكي (GDP_PER_CAPITA_$) كان غير مستقر عند المستوى ، ولكنه أصبح مستقراً عند أخذ الفروق الأولى ، حيث أن قيمة t-Statistic تساوي (-٣,٢٠٣٩٩٨) وهي معنوية عند نسب الموثوقية ٥% ، ١٠% ، أما بالنسبة للمتغير عدد ماكينات الصراف الآلي ، فكان مستقراً عند المستوى حيث أن قيمة t-Statistic تساوي (-٣,٣٨٩٣٠٦) وهي معنوية عند نسب الموثوقية ٥ % ، ١٠% ، أما بالنسبة للمتغير عدد المقترضين من البنوك التجارية فكان غير مستقراً عند المستوى ، وعند أخذ الفروق الأولى أصبح مستقراً حيث أن قيمة t-Statistic تساوي (-٤,٩٤٨١٤٤) وهي معنوية عند نسب الموثوقية الثلاثة ١% ، ٥% ، ١٠% ، وبالنسبة للمتغير عدد فروع البنوك التجارية فكان مستقر عند المستوى حيث أن قيمة t-Statistic تساوي (-٣,٠٢٢٧٥٢) وهي معنوية عند نسب الموثوقية الثلاثة ١% ، ٥% ، ١٠% ، أما متغير عدد

١- تم استخدام اختبار جذر الوحدة طريقة Dickey-Fuller GLS .

حسابات الإيداع في البنوك التجارية كان غير مستقر عند المستوى ، وعند أخذ الفروق الأولى وجد مستقراً حيث أن قيمة t-Statistic تساوي (-٣,٠٥٦٣٠٤) وهي معنوية عند نسب الموثوقية الثلاثة ١% ، ٥ % ، ١٠% ، ومن خلال النتائج

أصبحت جميع قيم اختبار (ADF) المحتسبة أكبر من القيم الجدولية ، وبناء عليه فإننا نرفض فرضية العدم، نقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر وحدة في السلسلة وبذلك نستنتج أن، السلاسل الزمنية ساكنة ومتكاملة ولم تعد تعاني من وجود جذر وحدة ، وهذا يدل على إمكانية تكامل هذه السلاسل تكاملا مشتركا، كما أشارت قيمة Durbin -Watson test والتي بلغت (١,٤٥) تقريبا كما في الشكل رقم (٤) إلى عدم وجود ارتباط بين الأخطاء بعد أخذ الفرق.

رابعاً : عرض النموذج واستخلاص النتائج

أ- عرض النموذج :

لقد تم استخدام طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة من خلال أسلوب اختبار الحدود (Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Bounds Testing Approach)، حيث تم استخدامه في مجال الاقتصاد القياسي. ومن المتوقع أن يتخذ الشكل العام لنموذج الدراسة الشكل التالي:

$$GDP_PER_CAPITA_\$ = \alpha + \beta 1ATM + \beta 2\ BORROWERS + \beta 3BRANCHES + \beta 4DEPOSIT + e$$

حيث أن :

١- GDP_PER_CAPITA_$: وهو يعبر عن الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الجارية مقوماً بالدولار الأمريكي.

٢- ATM : عدد ماكينات الصراف الآلي .

٣- BORROWERS : عدد العملاء الذين حصلوا على قروض من البنوك التجارية.

٤- BRANCHES : عدد فروع البنوك التجارية .

٥- DEPOSIT : عدد حسابات الودائع في البنوك التجارية.

٦- (β1،β2،β3، β4) : معلمات المتغيرات التفسيرية .

٧- α : أثر العوامل على المتغير التابع .

٨- e : الخطأ العشوائي .

باستخدام برنامج (EViews 9) نجد إن معادلة الانحدار كما بالشكل رقم (٣) بالملحق الاحصائي على الوجه التالي :

GDP_PER_CAPITA = 0.0148447793275*ATM + 0.000739776637297*BORROWERS + 0.430952958062*BRANCHES + 2.97210546732e-06*DEPOSIT - 2164.83701605

ومن المعادلة بعاليه نتبين :

١- إن قيمة الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الجارية مقوماً بالدولار الأمريكي في حالة عدم وجود متغيرات تابعة يساوي - ٢١٦٤,٨٤ دولار .

٢- كذلك تبين من إشارات معلمات الانحدار للمتغيرات المستقلة وجود علاقة طردية بين عدد ماكينات الصراف الآلي ، العملاء الذين حصلوا على قروض من البنوك التجارية ، عدد فروع البنوك التجارية و الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الجارية مقوماً بالدولار الأمريكي .

٣- كما تبين من إشارة معلمة الانحدار للمتغير عدد حسابات الودائع في البنوك التجارية وجود علاقة عكسية مع الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الجارية مقوماً بالدولار الأمريكي .

٤- حيث إن زيادة عدد ماكينات الصراف الآلي بمقدار ماكينة واحده سيترتب عليه زيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الجارية مقوماً بالدولار الأمريكي بمقدار ٠,٠١٥ دولار تقريباً ، كما إن زيادة عدد فروع البنوك التجارية بمقدار فرع واحد سيترتب عليها زيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الجارية مقوماً بالدولار الأمريكي بمقدار ٠,٤٣١ دولار تقريباً ، وفي حالة زيادة العملاء الذين حصلوا على قروض من البنوك التجارية بمقدار ١٠٠٠ عميل سيترتب عليه زيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الجارية مقوماً بالدولار الأمريكي بمقدار ٠,٧٤ دولار تقريباً .

خامساً: حساب معامل التحديد المعدل R2

حيث يقيس معامل التحديد المعدل نسب الاختلاف في المتغير التابع الناتجة عن التغير في المتغيرات المستقلة ، وبالنظر الى الشكل رقم (٤) بالملحق الاحصائي نجد إن معامل التحديد المعدل يساوي ٠,٢٤٦٨٧٢ أي إن ٢٤,٦٨% من التغير في الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الجارية (بالدولار الأمريكي) يرجع إلى المتغيرات المستقلة ، وإن ٧٥,٣٢% ترجع إلى عوامل أخرى .

سادساً: إختبار جودة النموذج :

تم اختبار جودة النموذج من خلال

١- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي نموذج الانحدار:

من خلال الشكل رقم (٥) بالملحق الاحصائي والذي يوضح نتائج الإحصاءات الوصفية للمتغيرات ، وحيث إن قيمة (P –Value) للمتغيرات الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الجارية مقوماً بالدولار الأمريكي ، عدد ماكينات الصراف الآلي ، عدد العملاء الذين حصلوا على قروض من البنوك التجارية، عدد فروع البنوك التجارية ، عدد حسابات الودائع في البنوك التجارية هي على الترتيب ٠,٦٥٤ ، ٠,٦١١ ، ٠,٨٣٣ ، ٠,٦١٤ ، ٠,٧٤١ وعلى ذلك فإن (P –Value) لجميع المتغيرات أكبر من ٠,٠٥ ، ومن ثم فإن جميع متغيرات النموذج تتوزع توزيعاً طبيعياً .

٢- اختبار اختلاف التباين من عدمه عن طريق (ARCH test):

حيث يتم التأكد من عدم وجود مشكلة اختلاف التباين عن طريق اختبار ARCH ، كما هو مبُين في الشكل رقم (٦) بالملحق الاحصائي والذي يوضح إن قيمة obs R-squared تساوي ٠,٣٧٨٥٢٦ عند قيمة احتمالية Prob. Chi-Square(1) تساوي ٠,٥٣٨٤ وهي أكبر من ٥%، مما يجعلنا نرفض الفرض القائل بعدم تجانس اختلاف التباين وقبول الفرض البديل .

٣- اختبار وجود الارتباط الذاتي التسلسلي من عدمه عن طريق (Breusch-Godfrey serial LM test) :

يتبين من الشكل رقم (٧) بالملحق الاحصائي إن قيمة Obs*R-squared تساوي ١,٢٢٨٠٤٥ عندما كانت احتمالية Prob. Chi-Square(2) تساوي ٠,٥٤١٢ أعلى من ٥%، إي إن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي ، ومما يؤيد ذلك قيمة اختبار دربن واتسون في الشكل رقم (٣) والتي تساوي ١,٤٥.

سابعاً: اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) :

تشير نتائج الاختبارات الإحصائية لمعادلة الانحدار الموضحة في الشكل رقم (٨) بالملحق الاحصائي إلى الجودة النسبية للنموذج المقدر من خلال معامل التحديد المعدل ، والذي يوضح إن النموذج يفسر ٤١% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي .

ثامناً: تقدير أثر الأجل القصير والطويل باستخدام نموذج ARDL :

١- اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج (Bounds Test) :

وفقا لاختبار الحدود تؤكد النتائج وجود تكامل مشترك بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، إذ يتضح حسب النتائج في الشكل رقم (٩) بالملحق الاحصائي إن F المحسوبة والبالغة (١٣,٥١) وهي أكبر من F الجدولية عند حدها الأعلى للمعلمة والبالغ (٥,٠٦) ، واكبر من الحد الأدنى للمعلمة والبالغ (٣,٧٤) عند مختلف مستويات المعنوية ١% ، ٢,٥% ، ٥% ، ١٠% مما يدعونا إلى قبول الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك عند مستويات المعنوية المذكورة ، وهذا يتطابق مع النظرية الاقتصادية .

٢- اختبار استقرار النموذج (Stability test) :

يتوجب اختبار السكون الهيكلي لنموذج ARDL لتأكيد صحة ودقة نتائجه ، وذلك من خلال اختبار المجموع التراكمي للبواقي فضلا عن اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي، فلو كان المنحنى لكل من الاختبارين داخل نطاق الحدود الحرجة عند مستوى (٥%) فسوف يتم قبول فرضية العدم التي تفترض بأن المتغيرات ساكنة ، ويتضح من الشكل رقم (١٠) بالملحق الاحصائي ، أن كل من الاختبارين المذكورين بيانيا يقع ضمن نطاق الحدود الحرجة، ولذا فإن هذه الاختبارات تثبت سكون المعلمات القصيرة والطويلة الأجل لنموذج ARDL .

تاسعاً: استخلاص النتائج :

من خلال الاختبارات بعاليه نستخلص النتائج التالية :

١- تم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات كشرط لإجراء اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة وذلك باستخدام اختبار (ADF) ، وتم التوصل إلى إن هناك متغيران مستقران عند المستوى I (0) ، ومتغيران آخران مستقران عند المستوى الأول I (1) وبالتالي أمكن تطبيق منهجية التكامل المشترك باستعمال نماذج ARDL .

٢- أظهرت النتائج وجود تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وها ما أكده (Bounds Test) .

٣- أثبتت النتائج خلو النموذج من مشاكل الارتباط الذاتي للأخطاء وكذلك خلوه من مشاكل اختلاف التباين.

٤- من خلال اختبار (CUMSUM) والذي أوضح أن المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية ٥%، وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة ، أما اختبار(CUSUM of Squares) فانه يوضح المجموع التراكمي لمربعات البواقي داخل حدود القيم الحرجة عند نفس مستوى المعنوية .

٥- تلاحظ وجود تأثير مباشر لزيادة عدد ماكينات الصراف الآلي على الناتج المحلي الإجمالي للفرد ، حيث إن كل زيادة في عدد الماكينات بمقدار ماكينة واحده سيترتب عليه زيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الجارية مقوماً بالدولار الأمريكي بمقدار ٠,٠١٥ دولار تقريباً ، كما إن زيادة عدد فروع البنوك التجارية بمقدار فرع واحد سيترتب عليها زيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الجارية مقوماً بالدولار الأمريكي بمقدار ٠,٤٣١ دولار تقريباً .

٦- هناك تأثير ايجابي لزيادة عدد العملاء الذين حصلوا على قروض من البنوك التجارية بمقدار ١٠٠٠ عميل سيترتب عليه زيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الجارية مقوماً بالدولار الأمريكي بمقدار ٠,٧٤ دولار تقريباً.

٧- هناك تأثير سلبي ضعيف لعدد حسابات الودائع في البنوك التجارية على في الناتج المحلي الإجمالي للفرد ، ويرجع ذلك ضعف تأثير الودائع على مجال الاستثمار.

المحور الرابع:
الخاتمة والتوصيات:

قمنا من خلال هذه الورقة بتطبيق دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية

الموزعة وذلك بغية قياس أثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠١٨ والتي أوضحت وجود ارتباط طردي قوي وذات دلالة إحصائية بين متغير الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الجارية مقوماً بالدولار الأمريكي وبين كل من عدد ماكينات الصراف الآلي و عدد المقترضين من البنوك التجارية وعدد فروع البنوك التجارية ، كما تبين وجود علاقة عكسية مع الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الجارية و عدد حسابات الودائع في البنوك التجارية ، كما تبين جودة النموذج المستخدم من خلال عدم وجود مشكلة اختلاف التباين وعدم وجود الارتباط الذاتي التسلسلي في النموذج ، كما أكدت الاختبارات وجود تكامل مشترك بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي ، كما تبين وجود علاقة ذات تأثير مباشر للخدمات المصرفية على النمو الاقتصادي والمتمثل في متغير عدد ماكينات الصراف الآلي وعدد فروع البنوك التجارية ، على الجانب الأخر تبين وجود تأثير سلبي للودائع ويرجع ذلك إلى ضعف في قيمة تلك الودائع وعدم الاعتماد عليها في الاستثمار لان اغلبها قصيرة ومتوسطة الأجل .

التوصيات:

١- إتاحة الخدمات المصرفية من ماكينات الصراف الآلي وفروع البنوك بصورة اكبر حتى تصل إلى متوسط المعدل العالمي ، الوصول لكل شرائح المجتمع وتشجيعها على التعامل مع القطاع المصرفي ، مع تركيز إتاحة الخدمات البنكية والوصول للفئات المهمشة بالمجتمع مثل المرأة والعمالة غير المنتظمة والعمل على دمجهم في القطاع المصرفي وتشجيعهم على استخدام المعاملات البنكية .

٢- العمل على توفير الخدمات المصرفية الحديثة من خلال التكنولوجيا المالية ، الحلول التقنية والعمل على تخفيض تكلفة المعاملات البنكية على العملاء لزيادة تطبيق الشمول المالى.

٣- نشر الثقافة المالية خصوصاً في المناطق البعيدة عن الحضر .

٤- تشجيع الاستثمار في المشروعات الصغيرة والادخار التعاوني .

٥ – التسهيل والتيسير على متوسطي ومحدودي الدخل للدخول تحت مظلة القطاع المصرفي

٦ – تعميق استخدام التكنولوجيا في جميع القطاعات المصرفية وتشجيع ابتكار خدمات جديدة بما يعزز الشمول المالي.

المراجع:

١- أ . د. جلال الدين بن رجب: احتساب مؤشر مُركّب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية ، (أبو ظبي : صندوق النقد العربي ، يونيو ٢٠١٨).

٢- ماجد محمود محمد أبودية : دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني ، رسالة ماجستير (غزة : جامعة الأزهر ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، ٢٠١٦).

٣- أسماء دردور ، سعيدة حركات ، "قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٧ باستعمال نموذج ARDL " ، (الجزائر : مجلة الإستراتيجية والتنمية ، المجلد ١٠ ، العدد ٤ ، يوليو ٢٠٢٠).

٤- سمير عبد الله وأخرين : الشمول المالي في فلسطين ، (القدس : معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ، ٢٠١٦).

٥- فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية ، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي ، (أبوظبى: صندوق النقد العربي، ٢٠١٥).

6- https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview on 11/9/2019.

7- Chakrabarty, KC .." at:
https://www.rbi.org.in/scripts/BS_ViewBulletin.aspx?Id=14472on /11/2019

8- Nigeria,Cental Bank."Financial Inclusion In Nigeria: Issues And Challenges.", (Abuja : Cental Bank of Nigeria, Occasional Paper No. 45, 2013). "Financial inclusion in India: Journey so far and way forward

9- Camara, N., X. Pena, and D. Tuesta. "Factors that matter for financial inclusion: Evidence from Peru,(Maddrid:BBVA,WB,No.1409,(2014)

10- https://databank.worldbank.org.

11- https://data.imf.org.

الملحق الاحصائي

شكل رقم (١)

متغيرات الدارسة حالة نيجيريا خلال الفترة من ٢٠٠٥- ٢٠١٨

	GDP_PER_CAPITA	ATM	BORROWERS	BRANCHES	DEPOSIT
2005	1268.383443	532	NA	3242	NA
2006	1656.424759	1426	NA	3004	NA
2007	1883.461311	3676	NA	4254	24319243
2008	2242.871886	7278	2218881	5255	26264783
2009	1891.33537	9907	2544151	5578	40140648
2010	2280.437424	9958	2716675	5799	41926817
2011	2487.598154	10865	2496725	5810	45904247
2012	2723.822777	10727	2863799	5408	60148949
2013	2961.550284	12755	2538904	5636	62346682
2014	3098.9863	15935	3059204	5498	64313104
2015	2687.480145	16406	3023796	5021	67547797
2016	2176.002245	17398	2474972	4909	84599339
2017	1968.564738	17449	2328183	4721	98659710
2018	2027.777979	18615	2039563	4709	111458780

Source :https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators& https://data.imf.org/?sk=E5DCAB7E-A5CA-4892-A6EA-598B5463A34C&sId =1390030341854

الشكل رقم (٢)

اختبار الارتباط بين متغيرات الدراسة حالة نيجيريا

Correlation

	GDP_PER_CA	ATM	BORROWERS	BRANCHES	DEPOSIT
GDP_PER_CA	1.000000	-0.015493	0.698546	0.413130	-0.179805
ATM	-0.015493	1.000000	-0.029298	-0.728225	0.924090
BORROWERS	0.698546	-0.029298	1.000000	0.401348	-0.274722
BRANCHES	0.413130	-0.728225	0.401348	1.000000	-0.786687
DEPOSIT	-0.179805	0.924090	-0.274722	-0.786687	1.000000

المصدر : برنامج EViews9

الشكل رقم (٣)

تقدير معادلة الانحدار حالة نيجيريا

Estimation Command:

==========

LS GDP_PER_CAPITA ATM BORROWERS BRANCHES DEPOSIT C

Estimation Equation:

==========

GDP_PER_CAPITA = C(1)*ATM + C(2)*BORROWERS + C(3)*BRANCHES + C(4)*DEPOSIT + C(5)

Substituted Coefficients:

==========

GDP_PER_CAPITA = 0.0148447793275*ATM + 0.000739776637297*BORROWERS + 0.430952958062*BRANCHES + 2.972105
46732e-06*DEPOSIT - 2164.83701605

المصدر : مخرجات برنامج (EViews 9) لتحديد معادلة الانحدار

الشكل رقم (٤)

تحديد معامل التحديد المعدل R2 حالة نيجيريا

Dependent Variable: GDP_PER_CAPITA
Method: Least Squares
Date: 01/28/21 Time: 14:38
Sample (adjusted): 2008 2018
Included observations: 11 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ATM	0.014845	0.098961	0.150007	0.8857
BORROWERS	0.000740	0.000500	1.479527	0.1895
BRANCHES	0.430953	0.485009	0.888546	0.4085
DEPOSIT	2.97E-06	1.50E-05	0.198476	0.8492
C	-2164.837	2752.627	-0.786462	0.4615

R-squared	0.548123	Mean dependent var	2413.312
Adjusted R-squared	0.246872	S.D. dependent var	408.6240
S.E. of regression	354.6159	Akaike info criterion	14.88290
Sum squared resid	754514.6	Schwarz criterion	15.06376
Log likelihood	-76.85596	Hannan-Quinn criter.	14.76889
F-statistic	1.819490	Durbin-Watson stat	1.447372
Prob(F-statistic)	0.243996		

المصدر مخرجات برنامج (EViews 9).

الشكل رقم (٥)
التوزيع الطبيعي للمتغيرات حالة نيجيريا

Date: 01/30/21 Time: 17:55
Sample: 2005 2018

	GDP_PER_CA	ATM	BORROWERS	BRANCHES	DEPOSIT
Mean	2413.312	13390.27	2573168.	5304.000	63937351
Median	2280.437	12755.00	2538904.	5408.000	62346682
Maximum	3098.986	18615.00	3059204.	5810.000	1.11E+08
Minimum	1891.335	7278.000	2039563.	4709.000	26264783
Std. Dev.	408.6240	3880.082	321267.9	408.3187	25915375
Skewness	0.353483	-0.051243	0.067242	-0.272352	0.449055
Kurtosis	1.839120	1.539469	2.118434	1.648332	2.295180
Jarque-Bera	0.846745	0.982508	0.364487	0.973367	0.597379
Probability	0.654835	0.611859	0.833398	0.614662	0.741790
Sum	26546.43	147293.0	28304853	58344.00	7.03E+08
Sum Sq. Dev.	1669736.	1.51E+08	1.03E+12	1667242.	6.72E+15
Observations	11	11	11	11	11

المصدر مخرجات برنامج (EViews 9) التوزيع الطبيعي للمتغيرات

الشكل رقم (٦)
نتائج اختبار (ARCH test) حالة نيجيريا

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.314734	Prob. F(1,8)	0.5902
Obs*R-squared	0.378526	Prob. Chi-Square(1)	0.5384

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 01/28/21 Time: 15:05
Sample (adjusted): 2009 2018
Included observations: 10 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	50463.12	39878.25	1.265430	0.2413
RESID^2(-1)	0.199862	0.356252	0.561012	0.5902

R-squared	0.037853	Mean dependent var	65499.15
Adjusted R-squared	-0.082416	S.D. dependent var	89752.80
S.E. of regression	93378.11	Akaike info criterion	25.90356
Sum squared resid	6.98E+10	Schwarz criterion	25.96407
Log likelihood	-127.5178	Hannan-Quinn criter.	25.83717
F-statistic	0.314734	Durbin-Watson stat	1.557901
Prob(F-statistic)	0.590153		

المصدر مخرجات برنامج (EViews 9).

الشكل رقم (٧)

نتائج اختبار (Breusch-Godfrey serial LM test) حالة نيجيريا

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.251341	Prob. F(2,4)	0.7892
Obs*R-squared	1.228045	Prob. Chi-Square(2)	0.5412

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 01/28/21 Time: 15:07
Sample: 2008 2018
Included observations: 11
Presample missing value lagged residuals set to zero.

المصدر مخرجات برنامج (EViews 9).

الشكل رقم(٨)

نتائج اختبار ARDL لأثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٨

Dependent Variable: GDP_PER_CAPITA
Method: ARDL
Date: 01/28/21 Time: 14:59
Sample (adjusted): 2008 2018
Included observations: 11 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (0 lag, automatic): ATM BORROWERS BRANCHES DEPOSIT
Fixed regressors: C

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP_PER_CAPITA(-1)	0.756549	0.466522	1.621679	0.1658
ATM	-0.070506	0.102329	-0.689011	0.5215
BORROWERS	0.000164	0.000568	0.288537	0.7845
BRANCHES	0.444904	0.430184	1.034216	0.3484
DEPOSIT	1.12E-05	1.42E-05	0.786659	0.4671
C	-1954.759	2444.421	-0.799682	0.4602

R-squared	0.703876	Mean dependent var	2413.312
Adjusted R-squared	0.407751	S.D. dependent var	408.6240
S.E. of regression	314.4677	Akaike info criterion	14.64209
Sum squared resid	494449.6	Schwarz criterion	14.85913
Log likelihood	-74.53150	Hannan-Quinn criter.	14.50528
F-statistic	2.376958	Durbin-Watson stat	2.241229
Prob(F-statistic)	0.181930		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر مخرجات برنامج (EViews 9).

الشكل رقم(٩)

نتائج اختبار الحدود (Bounds test) حالة نيجيريا

ARDL Bounds Test
Date: 01/28/21 Time: 14:59
Sample: 2008 2018
Included observations: 10
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	13.50776	4

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

Test Equation:
Dependent Variable: D(GDP_PER_CAPITA)
Method: Least Squares
Date: 01/28/21 Time: 14:59
Sample (adjusted): 2009 2018
Included observations: 10 after adjustments

المصدر مخرجات برنامج (EViews 9).

الشكل رقم (١٠)

اختبار (CUMSUM) و (CUSUM of Squares) حالة نيجيريا

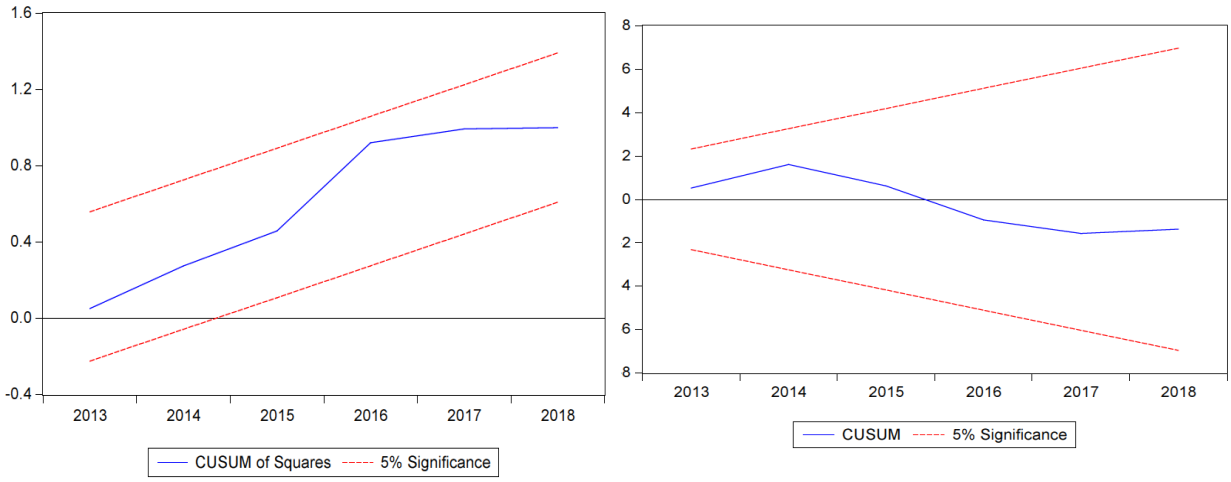

المصدر مخرجات برنامج (EViews 9).